تجاهل توصيات برلمانية بتشجيع الدواء الجنيس (العربي الجديد)

تواجه صناعة الدواء المحلية المغربية عراقيل تحرم المرضى من أنواع مشابهة للأصلية المستوردة أقل منها ثمنا لكونها محلية وتشبهها في الفعالية، وهو ما يعرف بالعلاج الجنيس، رغم توصيات برلمانية متكررة بدعم توفيرها

صناعة الدواء المغربي

عراقيل تحرم المرضى من العلاج المحلي

الرباط ـ **عادل النجدي**

ينتظر مولاي أحمد الدريدي، المنسق الوطني لفروع جمعية محاربة السيدا والمسؤول عن الترافع وحقوق الإنسان، (ALCS منظمة غير حكومية)، منذ 3 سنوات، أن تثمر الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني، على وزارة الصحة المغربية، من أجل تحديد آجال جديدة لإبرام صفقة لاقتناء دواء جنيس (يسمى كذلك المكافئ أو المشاع أو المحلي) خاص بعلاج التهاب الكبد الفيروسي من نوع «سي»، حتى يتمكن المرضى خاصة الفقراء من إنقاذ حياتهم. لكن يبدو، أن معاناتهم ستطول في ظل التزام الوزارة الصمت إلى حد الساعة، كما يقول لـ«العربي الجديد».

والدواء الجنيس يشبه نوعاً آخر من العلامات التجارية، ويملك نفس آلية العمل والاستعمال والجرعة والتأثير، كما يجب أن يكون لديه نفس المعايير الخاصة بالجودة والسلامة، وغالبا ما يتم تسويقه باسمه الكيميائي أو بتركيبته بدلاً من الاسم التجاري المعلن، كما توضح مصادر التحقيق، وهو ما يؤكد أهمية البديل المحلي بحسب الدريدي، خاصة أن الصفقة حبيسة رفوف وزارة الصحة المغربية، منذ عام 2019، رغم ارتفاع أصوات تطالب باقتناء الدواء الجنيس المصنع محليا بدلا من استيراده من الخارج وكان آخرها وأبرزها ما صدر عن المهمة الاستطلاعية، التي شكلها مجلس النواب المغربي، والتي دعت الوزارة إلى التعجيل بالصفقة «حتى يتسنى إنقاذ المرضى ممن يعانون الفقر والهشاشة، في ظل تمكن المختبرات الوطنية المغربية من إنتاجه»، وفق ما جاء في التقرير النهائي للمهمة الصادر في 6 يوليو/تموز الماضي. ويطرح استمرار إلغاء الصفقة أكثر من علامة استفهام حول أسباب الإلغاء وإن كان الأمر يرتبط بطبيعة الدواء وكذا عن المستفيد من ذلك، وفق ما يقوله علي لطفي، رئيس الشبكة المغربية للحق في الصحة (غير حكومية)، في إفادة لـ«العربي الجديد».

ويلفت إلى أنه بالرغم من التوصيات الصادرة عن المهمة الاستطلاعية المؤقتة التي كان البرلمان قد أحدثها سنة 2015، والتي كان من بينها تشجيع الأدوية الجنيسة، وتسهيل حصولها على الترخيص، سيما تلك المصنعة على المستوى المحلي، إلا أن هذا الإشكال، ما يزال إلى حد الساعة أحد أبرز المعضلات التي تواجه الوزراء المتعاقبين على قطاع الصحة في المغرب.

حصة الأدوية البديلة من السوق

تبقى حصة السوق المغربية من الأدوية الجنيسة متواضعة جدا، على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الصناع الوطنيين لتوفيرها، إذ لا تتعدى 35% مقارنة بالدول المتقدمة التي تتجاوز في البعض منها هذه الحصة 70% (ألمانيا والولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية)، بحسب تقرير المهمة الاستطلاعية حول «عمل مديرية الأدوية ووضعها المالي والإداري وعلاقتها بشركات صناعة الأدوية».

وبالرغم من تواضع حصتها في السوق، تسجل الأدوية الجنيسة نموا متواصلا وصل في عام 2019 إلى 9 في المائة، مقابل نمو الأدوية الأصلية بـ7 في المائة، بحسب تقرير لمجلس المنافسة، (مؤسسة مكافحة الاحتكار)، صادر في يونيو/حزيران 2020.

ويلفت عضو في المهمة الاستطلاعية، تحفظ على ذكر اسمه لكونه غير مخول بالتصريحات الإعلامية، إلى وجود اختلالات تمس هذا النوع من الأدوية، والتي من شأن توفيرها ضمان حماية الأمن الصحي للمغاربة.

جدل الفعالية

تكشف نتائج استطلاع رأي غير قياسي أجراه معد التحقيق بمشاركة 48 مغربياً، تتراوح أعمارهم بين 20 و70 عاما، أن 75 في المائة من المستجوبين لديهم معرفة بماهية الأدوية الجنيسة وما يميزها عن الأصلية، فيما قال 72,9 في المائة منهم إنهم استعملوا تلك الأدوية في علاجهم. وبخصوص الثقة في فعاليتها، يرى 54 في المائة من المشاركين، بناء على تجربتهم الشخصية، أنها «محدودة الفعالية»، في حين اعتبرها 43,2 «جيدة الفعالية». وتقول ليلى حميدي، إحدى المشاركات في الاستطلاع، إنها لا تثق بشكل كامل في الدواء الجنيس رغم أنه مناسب للقدرة الشرائية للطبقة المتوسطة لانخفاض ثمنه. ويوافقها في ذلك، أحمد الموساوي، موظف قطاع عام، قائلا: «أفضل أن أشتري دواء بسعر مرتفع له نتائج مضمونة عوض أن أتناول دواء أرخص لا أثق في نجاعته».

70 % من الأدوية المباعة في المغرب يقل ثمنها عن 100 درهم

ترفض المختبرات إنتاج أدوية جنيسة لأنواع أصلية باهظة الثمن

وبينما يسود اعتقاد لدى العديد من المرضى أنّ الدواء الجنيس أقل فعالية من الأصلي، يقول البروفسور خالد فتحي، الأستاذ بكلية الطب في الرباط والخبير في القضايا الصحية لـ «العربي الجديد»، إن الدواء الجنيس المصنع في المغرب له نفس المفعول الخاص بالمستورد من الخارج، معتبرا أن الحديث عن ضعف جودته يجانب الصواب.

وبحسب ما يوضحه الصيدلي عزيز غالي، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (أكبر تنظيم حقوقي مستقل)، لـ«العربي الجديد»، فإن التشكيك في فعالية الدواء الجنيس مرده ضعف تحركات السلطات الصحية فيما يخص التعريف به في صفوف المواطنين وفهم دوره وإظهار ميزاته.

ويتفق معه علي السدراتي، رئيس الفيدرالية المغربية لصناعة الأدوية والابتكار الصيدلي، مؤكدا أن فعالية الأدوية الجنيسة يتم فحصها من قبل المختبر الوطني لمراقبة الأدوية المعترف به من قبل منظمة الصحة العالمية، كما أنه خاضع لمعايير الاتحاد الأوروبي في مجال صناعة الأدوية والمراقبة.

ويعتبر تشجيع الدواء الجنيس منذ بداية الألفية الثالثة، من أهم المرتكزات التي راهنت عليها السلطات الصحية المغربية لتشجيع الصناعة الدوائية وتحقيق الأمن الدوائي، وكذا تسهيل ولوج المواطن إلى الدواء باعتباره حقا إنسانيا.

وتشمل قائمة أبرز الأدوية الجنيسة الأكثر مبيعا في المغرب المضاد الحيوي Amoxicilline والدواء الخاص بأمراض الحمى والزكام Paracétamol ، والدواء الخاص بالمعدة Oméprazole، وفق غالي.

ويتابع موضحا: «أي مختبر يتوجه لصناعة الأدوية الجنيسة يركز على الأدوية التي تباع بكثرة في السوق، في حين يرفض إنتاج أدوية جنيسة لأدوية أصلية باهظة الثمن لأنها لا تحظى بالإقبال الشديد. مع كامل، الأسف، لا نرى تدخل الدولة لدفع المختبرات لصناعة تلك الأدوية التي غالبا ما تخص الأمراض المزمنة التي تثقل تكاليف علاجها كاهل المرضى».

لوبيات المختبرات

يرى غالي أن «الإرادة السياسية القوية لتشجيع الأدوية الجنيسة تغيب في المغرب بالنظر إلى قوة لوبي المختبرات الدولية، حيث نجد الدولة، مع الأسف، غير قادرة على تجاوز هذا اللوبي الذي يدفع بعض الأطباء إلى توجيه المرضى نحو الأدوية الأصلية بدل الجنيسة بدعوى أنها غير فعالة في العلاج، ما يمكنها من الحفاظ على الأرباح التي تجنيها من بيع الأدوية الأصلية».

ويتفق معه الدريدي، مؤكدا أن «الإشكال في المغرب لا يتعلق بعدم فعالية الدواء الجنيس ولا ضعف الإقبال عليه، وإنما بعدم توفر ما يكفي منه جراء لجوء المختبرات الكبرى إلى أساليب ملتوية وإطلاق ادعاءات مغرضة بخصوص فعاليته وإقناع بعض الأطباء بعدم وصفه للمرضى، والتحصن بالملكية الفكرية للحيلولة دون الحصول على إمكانية صناعة الأدوية الجنيسة. وأخال أنه إذ وفرت للمغاربة أدوية ذات فعالية بثمن رخيص، فإنهم سيقبلون عليها بكثرة».

ووفق لطفي، فإنه رغم وجود بعض الضوابط القانونية، إلا أن المختبرات تمتلك قوة تجعلها تفعل ما تشاء، ونحن أمام صناعة تتحكم فيها جهات قوية لا يمكن مواجهتها إلا بمراجعة القوانين ورفع حالة الاحتكار وتشجيع الاستثمار لدخول فاعلين جدد يحترمون دفتر التحملات والقانون.

ويكشف التقرير النهائي للمهمة الاستطلاعية عن وجود اتهامات بتواطؤ لوبيات الأدوية من أجل عدم الترخيص للأدوية الجنيسة لطرحها في السوق الوطنية، أو المماطلة في تسليم رخصها، عبر إجراءات واهية لعرقلتها من بينها خنق الدواء الجنيس محلي الصنع، مقابل منح تراخيص لأدوية جنيسة مستوردة دون معرفة مصدرها.

لكن مصدرا من مختبر «مايلن»، الذي يشكل تطوير الأدوية الجنيسة الخاصة به 59 في المائة من نشاطه والموجهة إلى السوق المحلية والتصدير إلى الدول الأفريقية، يرى أنه «من الصعب جدا أن نجد أدلة ملموسة تؤكد اتهام شركات الأدوية والمختبرات بالتواطؤ. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الأكيد أنها ستكون حالات معزولة»، ويضيف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته لحاجته إلى تصريح من إدارته بالحديث، «ما لا يفهمه البعض أن مسطرة الحصول على تراخيص الأدوية دقيقة جدا ولا يمكن التلاعب بها، والسلطات الصحية تراقب كل شيء، من نوعية الدواء إلى استعمالاته، بل وحتى طريق التغليف. باختصار، تصنيع الأدوية وتسويقها في المغرب خاضع لضوابط قانونية معروفة».

وتكشف جولة ميدانية لـ «العربي الجديد» في خمس صيدليات بالرباط، عن وجود جدل واسع بين الصيادلة ونقابة الأطباء حول دعم الأدوية الجنيسة وتمكين المواطنين منها، وفق الصيدلي محمد اكديرة، الذي يرى أنه في ظل غياب آليات قانونية لحق الاستبدال يعجز الكثير من المرضى عن اقتناء الأدوية الأصلية المتعلقة بأمراض مزمنة كالقلب والشرايين والسرطان والتهاب الكبد والسكري، بالنظر إلى ارتفاع أسعارها، في حين توجد أدوية بديلة لها بسعر أقل.

ووفق توضيح لعزيز غالي، فإن هناك طريقتين لدعم الدواء الجنيس: منح الصيدلي حق استبدال دواء أصلي بآخر جنيس، أو أن تتضمن وصفة الطبيب اسم المادة الفعالة وليس المنتوج التجاري. ويتابع: «في ظل إحصائيات تشير إلى أن ما يزيد عن 70 في المائة من الأدوية التي تباع في السوق المغربية يقل ثمنها عن 100 درهم (نحو 10 دولارات)، تبرز أهمية تشجيع الدواء الجنيس لأنه يتلاءم مع القدرة الشرائية للمغاربة».